في معنى النكرة والامثلة التي نقل اجازة الوصف فيها عن الكسائي ليس فيها
وصف بجملة بل بمعرفة نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ونحو لا اله الا هو العزيز
الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل اهـ وقوله
او معرفة في معنى النكرة مثاله دخول ال الجنسية كالتي في قول الشاعر
محل المعرفة محلها فيقال جملة والاعتراضية
ولقد امر على اللئيم يسبني
لا يحل المفرد محلها والا كان لها محل من الاعراب مع انها لا محل لها منه اقول
قد يبحث فيما علل به عدم صحة كونها اعتراضية بانها انما يحل المفرد محلها
على تقدير انها حال لا على تقدير انها اعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير
انها حال يمنع صحة كونها اعتراضية لا يحل المفرد محلها مسوقة لانشاء
التعظيم كما في ساير الجمل المحتملة للاعتراض والحالية وفي بعض النسخ
الاقتصار على ما نصه اي عظم جملة لانشاء التعظيم او حمدية حالية ونقل
عنه انه رجع الى هذه النسخة اخرا وضرب على الاولى وفي اول وجهي هذه
النسخة ارتضى كون الجملة اعتراضية هذا تحقيق المقام على الانعام
على تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم بنعم الايمان
الاضافة للبيان واقول كان مقتضى الظاهر ان يقول بنعمى الايمان الا
ان يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة المضاف في الاول عليه او يقال
المفرد المضاف يعم قال في الكبير انما خص الحمد بهما مع كون نعم الله تعالى على
العبد كثيرة لا تحصى لانهما اجل النعم الدنيوية والاخروية واساسها
اي تصديق اهل مقام شرعا اما لغة فمطلق التصديق وقوله في جميع الاحكام
والاحكام علم الخ وتذكير الضمير فيه مراعاة للفظ كما هو الافصح لكن جعل
ما نكرة بمعنى احكام لا يتمشى على مذهب من يمنع تاكيد النكرة ضرورة مفعول
مطلق لتوكيد علم على حذف مضاف اي علم ضرورة او منصوب بنزع الخافض اي
بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة ان العلم به صار لاشتهاره بين الخاص والعام
يشبه العلم الضروري الحاصل لا عن نظر لا انه ضروري حاصل لا عن نظر كالاولي
اي قبول النفس لذلك اي لجميع ما علم الخ وعطف الاذعان على القبول
عطف مرادف وفسر التصديق بذلك لعلم كفاية مجرد ما يتبادر منه في تحقق
على ما هو الخ متعلق بمجد وفاء اي وقوله
الايمان وهو النسبة الى الصدق

اي

١٩

اي قبوله انه مبني على تفسيره او التفسير الذي هو الخ وقوله على التحقيق متعلق
بتفسيره ومقابله ان التصديق المنطقي مطلق ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها ولو
من غير اذعان وتسليم لهما كما سياتي ذلك في انواع العلم الحادث قال في الكبير قال
السعد والحق ان بينه وبين الكفر تقابل العدم والملكة لما علم ان الكفر عدم الايمان
عما من شانه وما علم انه العناد والانكار ليس لهما هو علم من ذلك اي الجحد لم فيتهما
التضاد وعلى الثاني يكون ارتفاعهما فيمن شانه شانهما كما في شاهق جبل خالي الذهن من
الامرين مع الاقرار ظرف مستقر حال من تصديق اي كاينا مع الاقرار
على قوله اي صنف ذهب قايلوه الى توقف الايمان على الاقرار ثم اختلفوا فقال
بعضهم شطر وقال بعضهم شرط صحة والراجح مقابله وهو عدم توقف الايمان
على الاقرار وانما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية اي الخضوع انه هذا
معناه شرعا اما لغة فمطلق الخضوع والانقياد وعطف الانقياد على الخضوع تفسير
وقوله بقبول الاحكام الظاهر ان الباء للتصوير للخضوع والانقياد وقوله اي اعمال
الجوارح يحتمل انه تفسير للاحكام فتسميتها احكاما لتعلق الاحكام بها في الجملة
عبارته ان الاسلام قبول اعمال الجوارح اي قبولها الظاهر وهو التلبس بها كما
هو مقتضى ما سيذكره من تغاير الايمان والاسلام مفهوما ويحتمل انه تفسير لقوله
الاحكام اي قبولها الظاهري على ما مر قال عبارته ان الاسلام اعمال الجوارح
كما اشتهر وعبارته في الكبير والاسلام له اطلاقان فيطلق على مجموع الدين وعلى
الخضوع والانقياد والاستسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح اهـ وهي
واضحة اعتبارا بمفهوميهما اي التغاير كما سيشير اليه قوله لتغايرهما
مفهوما اي معنى وحقيقة وقوله لتغايرهما علة لاعتبار المفهوم اي واعتبر
المفهوم لا ما صدق لتغايره ووجه التغاير واضح كما هو مما قررناه وقوله الذي في
مقام الاطناب لا علة لاعتبار المفهوم المعلل بتغايره اي واعتبر المفهوم للتغاير ولم
يعتبر ما صدقا لاتحادهما لانه في مقام الاطناب فالتغاير علة للاعتبار مطلقا عن العلة
وكونه في مقام الاطناب علة له مقيد بعلة هي التغاير فكان العامل في اللامين
مختلف فلا اعتراض على عبارته بان فيها تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى
بعامل واحد كذا اشتهر ويرد عليه ان الاعتداد باختلاف العامل بذلك يؤدي
الى عدم تصور هذا التعلق اصلا فلا يكون للمنع له معنى فتامل ومعنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)